الشواطىء الاسرائيلية »[٢٨]. وتعتبر المكسيك الدولة الوحيدة بعد مصر التي تبيع النفط لاسرائيل بصورة علنية . وبذلك ضمنت اسرائيل نحو ٦٠٪ من حاجاتها النفطية (٢ مليون طن من مصر ، ٢,٥ مليون طن من المكسيك) ، ويبقى نحو ٤٠٪ من الاستهلاك الاسرائيلي غير مغطى في صفقات تجارية ، حيث يتوقع ان يصل استهلاك اسرائيل عام ١٩٨٠ الى نحو ٨,١ مليون طن .

وحقيقة الأمر ونظراً لإغلاق مصادر النفط التابعة لدول اوبيك أمام اسرائيل ، توجد أمام الاسرائيليين طريقتان للحصول على البترول ، الأولى : الاتجاه نحو السوق الحرة في روتردام ، كما تفعل الآن ، لتغطية الكميات التي تحتاجها . وتتميز هذه السوق بأنها غير مستقرة بالأسعار وبالكميات حيث تخضع لظروف العرض ، والطلب . ويصل سعر البرميل فيها الى ٤٠ دولاراً ، واحياناً ٤٥ دولاراً ، بحسب وفرة العرض . الطريقة الثانية : الطلب من الولايات المتحدة تنفيذ تعهداتها التي قدمتها ، على أثر اتفاقية سيناء الثانية في ايلول (سبتمبر) عام ١٩٧٥ ، التي تنص على ضمان تزويد اسرائيل بالنفط اثناء الطوارىء ، ولمدة خمسة اعوام ، ابتداء من تاريخ طلب اسرائيل ذلك ، وقابلة للتجديد لمدة ١٠ اعوام أخرى . وجدد التعهد بمذكرة التفاهم الاسرائيلية ـ الاميركية اثناء توقيع اتفاقيات كامب ديفيد في ١٩٧٩/٣/٢٦ ، حيث التزمت واشنطن بتزويد اسرائيل بالنفط لمدة ١٥ عاماً ، واشترطت تلك المذكرة ان تبذل اسرائيل وأميركا معاً ، جهوداً مشتركة لتأمين صفقات لمصلحة اسرائيل من مصادر أخرى ، ولدى نفاد كافة المحاولات ، يجري العمل بالإتفاق .

وبالفعل بذلت الولايات المتحدة جهوداً حثيثة مع كثير من الدول الاوروبية الصديقة لها مثل بريطانيا ، والنرويج ، وقد باءت كافة تلك الجهود بالفشل . واكد وزير الطاقة الاسرائيلي فشل تلك المحاولات عندما أكد ، أن اسرائيل « لم تنجح في الوصول الى مصادر أولية للنفط ، وان وضع اسرائيل في هذا المجال أضحى خطيراً ، نظراً لارتباطها من ناحية نسبة مشترياتها غير المضمونة في السوق العالمية »[٢٩].

ويأمل الاسرائيليون في الحصول على نفط الاسكا ، الذي يشابه في نوعيته نفط سيناء . ويحتاج هذا الامر الى موافقة الكونغرس الاميركي ، نظراً لوجود قانون اميركي يمنع نقل النفط من الاسكا الى الشاطىء الشرقي للولايات المتحدة ، تستثنى من ذلك الدول التي تتعهد واشنطن ازاءها بقانون الطوارىء ، وهو ما ينطبق على اسرائيل .

ويُخضع كلا الطرفين ، الاسرائيلي ، والاميركي ، قضية النفط للاعتبارات السياسية الخاصة بكل منهما . ويدعي الاسرائيليون مثلاً ، إن توجهاتهم الى شراء النفط من واشنطن لا تعدو ان تكون اختباراً للنوايا الاميركية تجاههم ، فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط ، ومفاوضات الحكم الذاتي . وبالمقابل يطالب الاميركيون « بالحصول على اسعار تعادل الاسعار العالمية السائدة ، وان بدء تنفيذ الاتفاقات سيكون اعتباراً من تاريخ توقيعها نفسه . بينما يطالب الاسرائيليون ببدء التنفيذ اعتباراً من تاريخ طلب اسرائيل ذلك »[٣٠]. إلا أن أزمة الوقود التي تعاني منها اسرائيل ، وارتفاع اسعار السوق العالمية ، وعدم وجود صفقات طويلة الأجل ومضمونة ، لن تترك عند الاسرائيليين أي مجال لخيار آخر .